العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

تصويت النهضة لمصلحة الحكومة لا ينهي خلافاتها مع قيس سعيّد

حكومة الفخفاخ أمام الأمر الواقع في جلسة منح الثقة بالبرلمان

يترقب التونسيون الجلسة البرلمانية العامة المقررة، الأربعاء، والتي ستكون حاسمة للتصويت على منح الثقة أو رفض الحكومة الجديدة التي قدمها إلياس الفخفاخ بعدما شهدت مفاوضات تشكيلها تجاذبات سياسية حادة.

الجمعي قاسمي

تونس - تستعد الحكومة التونسية برئاسة إلياس الفخفاخ، لمواجهة اختبار منح الثقة تحت قبة البرلمان، وسط أجواء لا تخلو من التجاذبات السياسية والمناورات، التي لا تتوقف عن الدفع بسياقات جديدة ستكون محكومة بتداعيات الخلافات المُستفحلة بين رئيس حركة النهضة والبرلمان، راشد الغنوشي، والرئيس قيس سعيد، الأمر الذي يشي بمعركة ساخنة ستفرض عناوينها على مجمل العملية السياسية خلال الأشهر القليلة القادمة.

ويعقد مجلس نواب الشعب (البرلمان)، الأربعاء، جلسة عامة لمناقشة منح الثقة للحكومة التي أعلنها إلياس الفخفاخ، وذلك في الوقت الذي تُجمع فيه القراءات السياسية على أنها ستتجاوز هذا الاختبار بأريحية لا تخلو من المفاجآت التي قد تبرز على السطح لأسباب مُتعددة منها ما يتعلق بالبرنامج السياسي والاقتصادي لهذه الحكومة، ومنها ما يتعلق بالتمثيلية الحزبية داخل الحكومة المُقترحة.

وأعلن الفخفاخ في التاسع عشر من الشهر الجاري عن تشكيلة حكومته التي قال إنه توصل إليها بعد مشاورات مُضنية "كانت رغم صعوبتها وتعقيداتها حالة ديمقراطية راقية، أظهر فيها الجميع درجة عالية من المسؤولية، انتهت بتغليب المصلحة الوطنية العليا"، حيث "تكونت من ائتلاف واسع يمثل الطيف السياسي بتنوعاته، ومنفتح على كافة العائلات السياسية والفكرية، يقوم على فكرة تعاقدية شكلت أرضية سياسية غايتها ضمان الاستقرار".

وتتألف هذه الحكومة التي قال إنها ترنو إلى "إعادة الأمل والثقة للشعب التونسي"، من 32 عضوا (30 وزيرا وعدد 2 كاتب دولة)، 17 منهم مُستقلون، بينما ينتمي البقية أي 15 عضوا إلى حركة النهضة الإسلامية (6 وزراء)، وحزب التيار الديمقراطي (3 وزراء)، وحركة الشعب (وزيران)، وحزب تحيا تونس (وزيران)، وكتلة الإصلاح الوطني (وزيران).

وتضم هذه الحكومة 6 نساء، وهي تتميز بارتفاع نسبة المستقلين فيها (38 بالمئة)، مقابل 21.8 بالمئة من المُتحزبين، فيما لا يتجاوز مُعدل أعمار أعضائها 53 عاما، لكن ذلك، لم يشفع لها، حيث تواترت الانتقادات الموجهة لها تحت عناوين مُتعددة تبدأ بالإقصاء، ولا تنتهي عند وصفها بحكومة "المُحاصصة والترضيات الحزبية".

وتذهب القراءات السياسية إلى ترجيح أن تنال الحكومة المُقترحة ثقة البرلمان ليس لأنها تستجيب لمُتطلبات المرحلة، وإنما لأنها حكومة "الضرورة الدستورية" التي من شأنها تفادي "الفراغ الحكومي"، أولا، وقبل ذلك، قطع الطريق أمام خيار تخشاه حركة النهضة الإسلامية ومعها العديد من الأحزاب الأخرى، وهو الذهاب إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، كان الرئيس قيس سعيد قد لوح به في وقت سابق.

ويستند هذا الترجيح إلى تصريحات سابقة لرئيس حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي، أكد فيها أن حركته (52 مقعدا برلمانيا) راضية عن التركيبة الحكومية المعلنة، التي "شاركت فيها عدة أحزاب بشخصيات كبيرة ذات أهمية من الوزن الثقيل". وقبل ذلك، استبقت حركة النهضة الإعلان عن التشكيلة الحكومية، بالتأكيد أنها ستمنحها الثقة في البرلمان، وأرجعت ذلك، إلى ما قالت في بيان لها إن قرارها يأتي "تقديرا للظروف الإقليمية المعقدة والخطيرة ولاسيما من جهة مخاطر الحرب في الشقيقة ليبيا والأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة".

واعتبرت أن ذلك "يستوجب تعجيلا بتسليم إدارة البلاد إلى حكومة جديدة قادرة على إنفاذ الإصلاحات المتأكدة وتحسين عيش المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم ومطالبهم التي لم تعد تحتمل التأجيل وحتى نجنب بلادنا متاهة الجدل القانوني والتجاذبات المضرة بالوحدة الوطنية".

وسجلت في بيانها "أسفها لعدم توصل المشاورات مع رئيس الحكومة المكلف لتكوين حكومة الوحدة الوطنية واسعة المشاركة تحقيقا لشروط النجاح في إنفاذ الإصلاحات الكبرى والتنمية العادلة واستكمال بناء المؤسسات وتأهيل البلاد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة الخطورة مما يفرض على جميع القوى استمرار الجهود لتوسيع قاعدة الحكومة سياسيا وبرلمانيا واجتماعيا".

وعلى هذا الأساس، يرى مراقبون أن حركة النهضة الإسلامية تكون بهذا البيان قد مهدت الطريق لحصول الحكومة المُقترحة على ثقة البرلمان، ولكن بأغلبية محدودة لن تتجاوز 112 صوتا من أصل 217، حتى تبقى تحت رحمة مناوراتها التي لم تتوقف، والتي اتخذت أبعادا أخرى أملتها الخلافات المُتصاعدة بين الغنوشي والرئيس قيس سعيد التي بدأت تتدحرج نحو مربعات خطيرة.

ولاحظ المراقبون أن المفاوضات التي رافقت تشكيل الحكومة في تونس كشفت عن وجود خلافات عميقة بين الرئيس التونسي قيس سعيّد وحزب النهضة.

وفي سياق تطورات هذه الخلافات، لم ينتظر الغنوشي طويلا للرد على تصريحات سابقة للرئيس قيس سعيد شدد فيها أن "عهد الدول داخل الدولة انتهى وأن التشتت انتهى، وأن هناك رئيس دولة واحدا، وليس ثلاث رئاسيات، وأن تونس تستعد للدخول في مرحلة جديدة بتصور جديد".

واعتبر الغنوشي في رده على تلك التصريحات التي أثارت غضب العديد من قيادات حركة النهضة التي وصفتها بأنها محاولة من الرئيس قيس سعيد "للانحراف بنظام الحكم إلى الرئاسي"، أن "عهد السلطة المركزية انتهى، وأن الدستور حدد صلاحيات الرئاسات الثلاث، ووزع السلطة والحكم بين قرطاج (الرئاسة) والقصبة (الحكومة) وباردو (البرلمان)".

حكومة «الحلّ الأخير»

الجيش الليبي يستهدف جنود «الوفاق» الأتراك

طرابلس - أعلن مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الوطني الليبي، العميد خالد المحجوب، مقتل 16 عسكريا تركيا ممن يشاركون بالعمليات في ليبيا، بالإضافة إلى 105 من المرتزقة الذين جاءت بهم تركيا إلى ليبيا.

ويأتي تحرك الجيش الليبي ردا على إصرار تركيا على التغلغل في المشهد الليبي وضمن أحدث التطورات العسكرية الجديدة على الساحة الليبية لمواجهة التدخلات الخارجية المباشرة، بينما دعا وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية الولايات المتحدة لإقامة قاعدة في بلاده "للتصدي لتوسع النفوذ الروسي في أفريقيا".

ونقلت وسائل إعلامية عن العميد خالد المحجوب قوله إن "المستشارين والضباط الأتراك، الذين كانوا يوجهون طائرات مسيرة، يتواجدون في أكثر من موقع في مصراتة وسرت وغيرها".

وأوضح المحجوب أن "الجيش الليبي استهدفهم في أكثر من موقع، خصوصا عندما استهدف غرف عمليات الطائرات المسيرة ودمرها".

وتابع "تأخر الأتراك في الإعلان عن مقتل ضباطهم وجنودهم، يؤكد أن الضربات التي وجهت لهم، تتعلق بمواقع العمليات العسكرية".

يأتي ذلك فيما تواصل تركيا دعم حكومة الوفاق بالذخيرة والسلاح، متجاهلة اتفاق وقف إطلاق النار الذي طالب المجتمع الدولي أطراف الصراع في ليبيا بالالتزام به، ما عثّر طريق المفاوضات الأممية والمساعي لإيجاد تسوية سياسية.

وأوضح الناطق باسم القيادة العامة، اللواء أحمد المسماري، أن "وحدات الاستطلاع والاستخبارات تؤكد وصول أسلحة ومعدات عسكرية من تركيا عن طريق ميناء مصراتة البحري".

وأشار المسماري في تصريحات صحافية، الأحد، إلى أن "هذه الأسلحة والمعدات وصلت لدعم القدرات القتالية للتنظيمات الإرهابية والعصابات المسلحة في المنطقة الغربية".

وقال المسماري "يتم هذا الدعم بشكل علني أمام المجتمع الدولي ويعد اختراقا للهدنة المعلنة في المنطقة"، وأردف "قواتنا لم ترد حتى الساعة وهي تتابع وتقيم في الموقف والتطورات على مدار الساعة".

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد جدد، السبت، وجود قوات تركية في العاصمة الليبية إلى جانب مقاتلين سوريين، في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، مقرا بسقوط عدد من القتلى في الجانب التركي هناك.

وفي تناقض صارخ لنفي سابق وتصريحات سابقة بأن تركيا لم ترسل مقاتلين إلى ليبيا اعترف أردوغان بأنه أرسل بالفعل مرتزقة وبدعمه حكومة الوفاق.

وقال أردوغان "نحن موجودون بجنودنا والجيش الوطني السوري في ليبيا نحارب قوات حفتر، ولدينا بعض القتلى هناك، ولكننا أوقعنا نحو 100 قتيل وجريح من قوات حفتر".

وأكد الرئيس التركي أن سياسات بلاده في سوريا وليبيا "ليست مغامرة" ولا "خيارا عبثيا"، مضيفا أنه "إذا تهربنا من خوض النضال في سوريا وليبيا والبحر المتوسط وعموم المنطقة فإن الثمن سيكون باهظا مستقبلا".

وكانت صحيفة "حرييت" التركية نقلت عن أردوغان مطلع فبراير قوله، إن تركيا أرسلت 35 جنديا إلى ليبيا دعما لحكومة طرابلس لكنهم لن يشاركوا في المعارك.

أحمد المسماري

الاستخبارات تؤكد وصول أسلحة تركية عن طريق ميناء مصراتة

وسبق أن وجهت أطراف عدة، اتهاما إلى تركيا بنقل الآلاف من المسلحين الموالين لها من سوريا للقتال في ليبيا في صفوف قوات حكومة الوفاق الوطني المتحالفة مع أنقرة والتي تخوض مواجهة شرسة مع الجيش الوطني الليبي، الذي حقق مكاسب ميدانية في معركة تحرير طرابلس من الإرهاب.

من جهة أخرى، دعا وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية، فتحي باشاغا، الولايات المتحدة إلى إقامة قاعدة في بلاده "للتصدي لتوسع النفوذ الروسي في أفريقيا"، حسبما ذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء، السبت، في خطوة فسّرها مراقبون سياسيون بأنها تأتي بناء على طلب من الرئيس التركي الذي سبق وأن استنجد منذ أيام بصواريخ الباتريوت الأميركية في سوريا للتصدّي للطيران الروسي.

وأضاف باشاغا أن حكومته اقترحت استضافة قاعدة بعد أن وضع وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، خططا لتقليص الوجود العسكري الأميركي في القارة وإعادة التركيز على نشر القوات عالميا لمواجهة روسيا والصين.

وتابع باشاغا في مقابلة صحافية عبر الهاتف مع وكالة أنباء بلومبرغ "إعادة الانتشار غير واضحة بالنسبة لنا.. لكننا نأمل أن تشمل إعادة الانتشار ليبيا لكي لا تترك (الولايات المتحدة) الساحة لروسيا لكي تستغلها".

تعديل الدستور ورقة تبون لفرض رؤيته لمستقبل الحكم

السلطة الجزائرية تتجاهل طموحات الحراك

صابر بليدي

الجزائر - أبدى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، رهانا على تعديل الدستور من أجل احتواء غضب الشارع الذي دخل عامه الثاني، خلال الرسالة التي وجهها إلى احتفالية الذكرى الـ30 لهيئة المجلس الدستوري، وهو ما يوحي بأن السلطة غير مستعدة لتقديم تنازلات سياسية جديدة تلبية لمطالب الاحتجاجات.

وأكد الرئيس عبدالمجيد تبون، على أن "تعديل الدستور يهدف إلى بناء دولة قوية وتجنيبها الاضطرابات التي تنخر البلدان الشقيقة والصديقة، رفقة العديد من دول العالم الذي يشهد تحولات عميقة"، في إشارة إلى ليبيا وسوريا واليمن.. وغيرها.

ويبدو أن السلطة ما زالت متمسكة بأوراق الخوف من مصير الدول المذكورة رغم إشادتها بالحراك الشعبي، والتنويه بطابعه السلمي، مما يوحي بأنها غير مستعدة في الظرف الراهن إلى التعاطي المباشر مع المطالب المرفوعة منذ أكثر من عام في الشارع الجزائري.

وذكر في رسالته التي تلاها على الحضور مستشاره بوعلام بوعلام، بأن " فكرة تعديل الدستور تعديلا عميقا وشاملا، والتي عبرنا عنها قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها، باعتبارها خطوة أساسية نحو الجمهورية الجديدة التي نؤمن بضرورة بنائها والتي يحتل فيها تعديل الدستور أولوية، وأن الهدف المتوخى منه هو دولة قوية يتساوى فيها المواطنون أمام القانون، ويمارسون فيها حقوقهم بكل حرية في إطار القانون".

وأضاف "إن التعديل الدستوري يهدف أيضا إلى مساندة ومرافقة مسار انفتاح المجتمع الجزائري على العصرنة في ظل احترام قيمه الحضارية والعمل على الحفاظ على استقراره، وتجنيبه الاضطرابات التي تنخر البلدان الشقيقة والصديقة التي تحيط بنا رفقة العديد من دول العالم الذي يشهد تحولات عميقة".

وجاءت رسالة الرئيس الجزائري في أعقاب إحياء الجزائريين، الجمعة والسبت الماضيين، الذكرى الأولى لانطلاق الحراك الشعبي، باحتجاجات ومسيرات عارمة عمت العاصمة ومختلف مدن ومحافظات البلاد، وتزامنت مع اجتماع مجلس الوزراء في قصر المرادية.

وحسب بيان للرئاسة فإن مجلس الوزراء سيعكف على دراسة مشروع قانون يجرم خطاب الكراهية والعنصرية، الذي أعد مشروعه وزير العدل بلقاسم زغماتي، فضلا عن ملفات اقتصادية أخرى تتعلق بالعقار الصناعي وتسيير المناطق الصناعية، وبعث تنمية الأنشطة الثقافية والإنتاج الثقافي، والصناعة السينمائية والسياحة والصناعات التقليدية.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد أوكل مهمة ورشة تعديل الدستور إلى لجنة من الخبراء والمختصين، وفتح مشاورات سياسية مع أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة، كان آخرها قادة كبرى الأحزاب الإخوانية عبدالرزاق مقري وعبدالله جاب الله.

وأوضح في رسالته أن بلاده "تستعد اليوم لتعديل دستورها بمنهجية مدروسة حيث تزامن انطلاق مشاورات مع شخصيات وطنية حول هذا المسعى أساسا مع تكليف لجنة صياغة أوكلت لها مهمة تحضير تعديل الدستور، والتي تتشكل من خبراء ذوي مستوى علمي رفيع على أن يعقب ذلك نقاش واسع لمناقشته داخل البرلمان، والتي ستبث مباشرة على مختلف وسائل الإعلام حتى يدرك المواطن ويشارك في النقاش حول مختلف محاور التعديل، كما سيشمل النقاش أيضا مختلف شرائح الطبقة السياسية والمجتمع المدني".

وأضاف "إن منهجيتنا في تجسيد هذه النظرة تقوم على أسس متينة وثابتة بعيدا عن أي تصدع أو تحريف أو ارتجال، الأمر الذي من شأنه تجنيب بلادنا التي عانت من ويلات ومآسي الإرهاب واللاستقرار وعبر شعبنا عن رفضها جملة وتفصيلا".

ولفت إلى أنه "بنفس هذه النظرة تسعى الجزائر وأعلنت أنها لن تدخر أي جهد في سبيل إحلال السلم والاستقرار وحل النزاعات وبؤر التوتر سواء في البلدان المجاورة كمالي وليبيا أو في أي مكان آخر في أفريقيا وباقي أصقاع العالم، وهو مبدأ راسخ في السياسة الخارجية للدولة الجزائرية".

وكانت الجزائر قد أقرت في هذا الشأن إطلاق صندوق مالي لمساعدة دول الساحل الصحراوي على تحقيق التنمية، ومساعدتها في الحرب على الإرهاب، كما وجهت دعوة إلى الأطراف الليبية المتنازعة إلى حوار سياسي على أراضيها ينهي الأزمة التي تتخبط فيها البلاد، منذ سقوط نظام معمر القذافي.

الهوة عميقة بين الشارع والسلطة

وأوضح أن "تعديل الدستور يمليه التزامنا بضرورة التعبير عن طموحات الشعب إزاء التغيرات التي أفرزها الحراك الشعبي، والذي أكدت في كل مرة التزامي بتلبية مطالبه وكل المستجدات التي ترتبت عن الواقع الجديد لبلادنا على المستوى السياسي، الاجتماعي والاقتصادي".

وشدد على أن خيار مراجعة الدستور يعدّ محطة أولى ضمن رؤية شاملة ترمي إلى تعزيز الصرح المؤسساتي للدولة ويصب في مسعى تمكين مجتمعنا من التحرر تدريجيا والتحكم في مقاييس العصرنة في إطار قيمنا الحضارية، وهذا الخيار يعبّر بحق عن بناء مشروع مجتمع عصري بدأنا إنجازه بخطى حثيثة وثابتة، مشروع مجتمع يقوم أولا وقبل كل شيء على تعزيز وتدعيم الانسجام والوفاق الوطني انطلاقا من إعداد دستور يقوم على مرتكزات وجدت توافقا وطنيا حولها".

ولم يبد تبون في رسالته أي نية في التعاطي المباشر مع المطالب السياسية المرفوعة في الشارع منذ أكثر من عام، ويبدو أن السلطة تتجه إلى مقاربة بعيدة عن طموحات المحتجين، مما يكرس حالة القطيعة المستشرية بين الطرفين، ويبقي البلاد في حكم المجهول.